Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثالث، 2025

أزمة السيولة في المصارف الليبية: الأسباب والحلول الممكنة

حواء مفتاح العائب*
قسم الإدارة الصحية ،كلية العلوم الطبية والتقنيات ، طرابلس، ليبيا.
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): ly22983@gmail.com

The liquidity crisis in Libyan banks: causes and possible solutions

Hawa Moftah Al.Aaib *
Department of Health Administration, Faculty of Medical Sciences and Technologies, Tripoli, Libya

Received: 18-04-2025; Accepted: 01-06-2025; Published: 12-07-2025

الملخص

شهدت المصارف الليبية منذ عام 2014 أزمة سيولة نقدية حادة أثرت بشكل مباشر على قدرتها في تلبية احتياجات الأفراد والقطاعات الاقتصادية، مما انعكس سلبًا على الدورة الاقتصادية وثقة المواطنين في الجهاز المصرفي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب الأزمة وتداعياتها، واقتراح حلول عملية مدعمة بتحليل إحصائي دقيق.

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية طبقية، شملت 150 موظفًا من ثلاثة مصارف رئيسية (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري) تمثل القطاعين الحكومي والخاص، موزعين جغرافيًا بين طرابلس وبنغازي. استخدمت استبانة مبنية على مقياس ليكرت لقياس رضا العملاء عن الخدمات المصرفية الرقمية، كما تم تجميع بيانات العمليات الرقمية من السجلات المصرفية.

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج SPSS، لتحديد أثر المتغيرات (الانقسام السياسي، حجم النقد المتداول خارج المصارف، رضا العملاء، استخدام الدفع الإلكتروني) على أظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائيًا بين المتغيرات المدروسة وأزمة السيولة، حيث أثرت عوامل الانقسام السياسي والكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي سلبًا، في حين ساهم الاستخدام المتزايد للدفع الإلكتروني في التخفيف من حدة الأزمة توصلت الدراسة إلى توصيات محددة تشمل توحيد السلطة النقدية، تعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني، تشجيع الإيداع البنكي، وتنظيم السوق الموازية، مع وضع خطط زمنية قابلة للقياس لتنفيذ هذه الحلول.

الكلمات الدالة: أزمة السيولة، المصارف الليبية، السياسة النقدية، الثقة المصرفية، الإصلاح المالي .

Abstract

Since 2014, Libyan banks have faced a severe liquidity crisis that directly impacted their ability to meet the financial needs of individuals and economic sectors, negatively affecting the economic cycle and citizens' trust in the banking system. This study aims to analyze the causes and consequences of the crisis and propose practical solutions supported by rigorous statistical analysis.

The study sample was selected using stratified random sampling and included 150 employees from three major banks (Bank of the Republic, Bank of Unity, Sahara Bank) representing both public and private sectors, geographically distributed between Tripoli and Benghazi. A Likert-

scale questionnaire was used to measure customer satisfaction with digital banking services, along with collected data on digital transactions from bank records.
Descriptive analysis and multiple linear regression using SPSS were employed to determine the impact of variables such as political division, the volume of cash circulated outside banks, customer satisfaction, and electronic payment usage on the liquidity crisis.
The results showed statistically significant relationships between the studied variables and the liquidity crisis; political division and the volume of cash outside the formal banking system had negative effects, while increased use of electronic payments helped mitigate the severity of the crisis.
The study concludes with specific recommendations including unifying monetary authority, enhancing electronic payment infrastructure, encouraging bank deposits, and regulating the parallel market, with measurable timelines for implementing these solutions.

Keywords: Liquidity crisis, Libyan banks, monetary policy, banking confidence, financial reform.

مقدمة

يُعد توفير السيولة النقدية عاملاً حاسمًا في استقرار النظام المصرفي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني. في ليبيا، منذ بداية عام 2014، بدأت تظهر أزمة متصاعدة في السيولة النقدية، تسببت في عجز المصارف عن تلبية الطلب المتزايد على السحب والتحويلات المالية. ترتبط هذه الأزمة بعوامل سياسية، مؤسسية، واقتصادية، أهمها الانقسام في إدارة مصرف ليبيا المركزي وتنامي حجم النقد المتداول خارج النظام الرسمي .

بالإضافة إلى ذلك، يلعب ضعف البنية التحتية للدفع الإلكتروني دورًا في تفاقم المشكلة، إذ يواصل النظام الاقتصادي الاعتماد على النقد الورقي، ما يضاعف الضغط على المصارف. لقد تأثرت ثقة العملاء بشكل كبير، ما دفع العديد منهم للاحتفاظ بأموالهم خارج المصارف، وهو ما زاد من تفاقم الأزمة.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم الأسباب العميقة لهذه الأزمة، وتحليل أثرها باستخدام أدوات إحصائية حديثة، مع التركيز على العلاقة بين رضا العملاء واستخدام الخدمات الرقمية والسيولة النقدية. كما تسعى لتقديم حلول قابلة للتطبيق لتحسين وضع السيولة، مستندة إلى دراسات محلية ودولية وتجارب مقارنة ناجحة.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على العوامل السياسية والمؤسسية والاقتصادية المؤثرة على أزمة السيولة في المصارف الليبية
2- قياس مدى رضا العملاء عن الخدمات المصرفية الرقمية ودوره في الأزمة
3-تحليل أثر الانقسام السياسي، حجم النقد المتداول خارج النظام، ورضا العملاء، واستخدام الدفع الإلكتروني على أزمة السيولة باستخدام التحليل الإحصائي .
4- تقديم توصيات عملية قابلة للقياس لتعزيز السيولة وتحسين أداء المصارف .

إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل :

ما هي الأسباب الرئيسية لأزمة السيولة النقدية في المصارف الليبية؟ وكيف يؤثر رضا العملاء واستخدام الخدمات المصرفية الرقمية على هذه الأزمة؟ وما الحلول الممكنة لمعالجتها بفعالية؟

فرضيات الدراسة:

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانقسام السياسي في إدارة مصرف ليبيا المركزي وأزمة السيولة النقدية .

2- ارتفاع حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي يزيد من حدة أزمة السيولة .

3- انخفاض رضا العملاء عن الخدمات المصرفية الرقمية يرتبط بزيادة الأزمة .

4- زيادة استخدام خدمات الدفع الإلكتروني تقلل من حدة أزمة السيولة النقدية .

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي : تعتمد الدراسة على من خلال استعراض وتحليل التقارير والإحصائيات الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي للفترة من 2014 إلى 2024

1- تحليل بيانات نقدية واقتصادية حديثة متعلقة بالسيولة النقدية .

2- مراجعة دراسات وأبحاث سابقة حول أزمات سيولة في دول ذات ظروف مشابهة .

3- إجراء تحليل مقارن بين الوضع الليبي وتجارب دول أخرى .

4- صياغة مقترحات عملية بناءً على نتائج الدراسة الميدانية والتحليلية .

اختيار العينة :

اعتمدت الدراسة على عينة من 150 موظفًا موزعين بشكل طبقي عشوائي في ثلاثة بنوك رئيسية (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحارى)، حيث تم اختيار هذه المصارف لتمثيل تنوع القطاع المصرفي بين الحكومي والخاص، وتوزيعها الجغرافي في مدينتي طرابلس وبنغازي. شملت العينة مستويات وظيفية مختلفة لضمان تمثيل متنوع وشامل .

أدوات القياس :

استبانة تحتوي على 25 سؤالًا صممت بمقياس ليكرت من 1 إلى 5 لقياس رضا العملاء عن جودة الخدمات المصرفية الرقمية، سرعة المعاملات، دعم العملاء، والرضا العام ..

تم جمع بيانات عن عدد العمليات الرقمية الشهرية من سجلات المصارف المعنية للفترة من يناير 2023 حتى ديسمبر 2024 .

أدوات التحليل:

تم استخدام برنامج : SPSS لتحليل البيانات، حيث شمل التحليل

الإحصاءات الوصفية لتحديد الخصائص الديموغرافية للعينة وتوزيع المتغيرات.

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفحص تأثير المتغيرات المستقلة (الانقسام السياسي، حجم النقد خارج النظام، رضا العملاء، عدد العمليات الرقمية) على المتغير التابع (أزمة السيولة النقدية) .

استخدام جداول التكرار والتحليل التبادلي (Cross-tabulation) لفحص العلاقات بين المتغيرات

تم استخدام برنامج Excel لإعداد الجداول والرسوم البيانية التوضيحي

الإطار النظري

1- مفاهيم نظرية مترابطة

السيولة النقدية في المصارف :

السيولة النقدية تشير إلى قدرة المصارف على توفير النقد لعملائها عند الطلب، دون التأثير سلبًا على استقرارها المالي أو قدرة تشغيلها. وهي تعكس مدى توافر السيولة في النظام المصرفي، والتي تُعتبر ضرورية لتسيير العمليات اليومية، مثل سحب العملاء لأموالهم، وتمويل العمليات التجاري وتُعد السيولة مؤشرًا رئيسيًا على صحة النظام المصرفي وقدرته على الوفاء بالتزاماته .

رضا العملاء :
يعرف رضا العملاء بأنه تقييم العملاء للخدمات المصرفية بناءً على توقعاتهم ومدى تحقيق هذه التوقعات. ويرتبط رضا العملاء بشكل وثيق بمدى جودة الخدمات الرقمية المقدمة، والتي تؤثر بدورها على سلوك العملاء فيما يتعلق بالاستخدام الفعلي للخدمات المصرفية .

الدفع الإلكتروني :
يمثل الدفع الإلكتروني التحول من التعاملات النقدية التقليدية إلى المعاملات الرقمية عبر الإنترنت أو عبر أنظمة نقاط البيع، وهو عامل حيوي في تقليل الطلب على النقد المادي وتعزيز السيولة في النظام المصرفي

2- أهمية السيولة في النظام المصرفي:

- تعتبر السيولة عنصرًا حيويًا لاستمرارية العمل المصرفي، إذ تضمن تمكين العملاء من الحصول على أموالهم في الوقت المناسب .
- دعم الثقة في النظام المصرفي .
- تسهيل حركة الأموال داخل الاقتصاد .
- المساهمة في استقرار النظام المالي .

3- العوامل المؤثرة على السيولة في المصارف
تتأثر السيولة بعدة عوامل رئيسية، منها:

- السياسة النقدية التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي .
- الظروف السياسية والأمنية وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي .
- حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي، حيث تؤدي الزيادة إلى ضغوط على المصارف.
- تذبذب سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية .
- مستوى الثقة العامة في النظام المصرفي وتأثيرها على سلوك المودعين .

4- السيولة وأزمة النقد في ليبيا
تشير البيانات الرسمية إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي، مما سبب نقصًا في السيولة المتوفرة لدى المصارف. بالإضافة إلى الانقسام المؤسسي الذي أدى إلى ازدواجية في إدارة السياسة النقدية، وزاد من تعقيد السيطرة على السيولة .

-دراسات سابقة تحليلية :
دراسة مصرف ليبيا المركزي (2023) : أوضحت زيادة حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي كأحد الأسباب الأساسية لأزمة السيولة. وأشارت إلى ضعف التنسيق الإداري بين مكاتب المصرف المركزي بسبب الانقسام السياسي .
تقرير صندوق النقد الدولي (2022) مما أكد أن الأزمات السياسية أدت إلى ضعف أداء السياسات النقدية، انعكس على معدلات السيولة المصرفية وثقة العملاء.
دراسة مقارنة في دول نامية(2021) : بيّنت أن إدخال التكنولوجيا المالية وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني يمكن أن يخفف بشكل كبير من أزمات السيولة، من خلال زيادة كفاءة العمليات وتقليل الاعتماد على النقد الورقي .

فروض الدراسة

1- تتوافق الفرضية المتعلقة بتأثير الانقسام السياسي مع نتائج الدراسات التي تؤكد تأثير الاستقرار السياسي على فاعلية السياسات النقدية.

2- علاقة حجم النقد خارج النظام المصرفي بأزمة السيولة تدعمها دراسات محلية وعالمية

3- ارتباط رضا العملاء بالخدمات المصرفية الرقمية مع تحسن السيولة يؤكد أهمية الدفع الإلكتروني حسب الدراسات المقارنة

الجانب التطبيقي

جدول 1. بيانات عن السيولة النقدية (2014–2023).

السنة	الكتلة النقدية خارج المصارف (مليار دينار)	سعر الصرف الموازي (دينار/دولار)
2014	15.7	2.80
2017	26.9	7.50
2020	37.5	6.00
2023	42.2	6.25

تطور حجم الكتلة النقدية خارج المصارف (مليار دينار)

تحليل البيانات

يُلاحظ تزايد حجم النقد خارج النظام المصرفي بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تقليل السيولة المتاحة في المصارف. كما شهد سعر الصرف تقلبات حادة، وهو ما أثر على الاستقرار المالي تطور حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي (2014–2023) تغير سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار خلال نفس الفترة

عينة الدراسة :

عدد المشاركين : 150 موظفًا في المصارف الثلاثة: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، ومصرف الصحارى .

طريقة الاختيار: تم اختيار العينة باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية لضمان تمثيل كافة المستويات الوظيفية والمناطق الغرافية .

مبررات اختيار المصارف :

- مصرف الجمهورية: أكبر مصرف حكومي ويمثل القطاع الحكومي .
- مصرف الوحدة: مصرف خاص ذو حضور قوي في السوق الليبي .
- مصرف الصحارى: مصرف متوسط الحجم، يمثل القطاع المصرفي المتوسط .
-

أدوات جمع البيانات

استبانة إلكترونية ومطبوعة بمقياس ليكرت 5 نقاط.

سجلات العمليات الرقمية الشهرية من المصارف (عدد العمليات الرقمية، قيمتها)

تم جمع البيانات خلال الفترة من يناير 2023 حتى ديسمبر 2024

أدوات التحليل الإحصائي

برنامج SPSS

الإحصاءات الوصفية: (المتوسط، الانحراف المعياري، التكرار)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد: لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على أزمة السيولة)

اختبار الدلالة الإحصائية . ($p\text{-value} \leq 0.05$) لتحديد صحة الفرضيات

. : برنامج Excel لإعداد الجداول والرسوم البيانية

جدول رقم 2. متغيرات الدراسة وكيفية قياسها :

المتغير	النوع	طريقة القياس	المصدر/الأداة
الانقسام السياسي	مستقل	مؤشر ثبات سياسي (مستخلص من تقارير رسمية)	تقارير مصرف ليبيا المركزي، صندوق النقد الدولي
حجم النقد المتداول خارج النظام	مستقل	قيمة نقدية بالليبيا دينار	بيانات مصرف ليبيا المركزي
رضا العملاء	مستقل	متوسط درجات استبانة رضا العملاء (مقياس ليكرت 1-5)	الاستبانة
عدد العمليات الرقمية	مستقل	عدد العمليات المسجلة شهريًا	سجلات المصارف
أزمة السيولة النقدية	تابع	مؤشر أزمة السيولة (مقاييس أداء نقدي: نسبة السيولة، قدرة الوفاء)	تقارير مصرف ليبيا المركزي، تحليل بيانات مصرفية

النتائج :

بناءً على التحليل النظري والتطبيقي، يمكن تلخيص أهم النتائج كما يلي :

1. **تأكيد الفرضية الأولى :**

وجود علاقة وثيقة بين الانقسام السياسي وإدارة مصرف ليبيا المركزي وأزمة السيولة. فالانقسام أدى إلى ازدواجية في اتخاذ القرارات، مما تسبب في ضعف التنسيق والسيطرة على السيولة النقدية.

2. **تأكيد الفرضية الثانية:**

ارتفاع حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي بشكل ملحوظ (من 15.7 مليار دينار في 2014 إلى 42.2 مليار في 2023) تسبب في نقص السيولة المتوفرة داخل المصارف، مما دفعها إلى عجز في تلبية طلبات العملاء.

3. **تأكيد الفرضية الثالثة:**

عدم توفر نظام فعال للدفع الإلكتروني وعدم تشجيع استخدامه ساهم بشكل مباشر في تفاقم أزمة السيولة، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على النقد الورقي.

4. **تأكيد الفرضية الرابعة**

تراجع الثقة في النظام المصرفي كان من العوامل المحورية التي دفعت الأفراد والشركات إلى سحب أموالهم والاحتفاظ بها خارج المصارف، مما زاد من تفاقم الأزمة

التحليل الإحصائي

1- أظهر تحليل الانحدار الخطي أن المتغيرات المستقلة الأربعة (الانقسام السياسي، حجم النقد المتداول خارج النظام، رضا العملاء، وعدد العمليات الرقمية) تفسر **72%** من التغير في أزمة السيولة النقدية (R^2 = 0.72).

- **الانقسام السياسي** أظهر تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا ($\beta = 0.38$ ، $p < 0.01$) على تفاقم الأزمة.
- **حجم النقد خارج النظام المصرفي** كان له تأثير إيجابي قوي ($\beta = 0.45$ ، $p < 0.01$).
- **رضا العملاء** ارتبط بعلاقة سلبية مع الأزمة مما يدل على أن زيادة رضا العملاء يقلل من حدة الأزمة ($\beta = -0.22$، $p < 0.05$).
- **عدد العمليات الرقمية** أظهر أيضًا تأثيرًا سالبًا مما يدل على أن زيادة العمليات الرقمية تساهم في تحسين السيولة ($\beta = -0.30$ ، $p < 0.01$).

التحليل النوعي

1- أجمع الموظفون المشاركون على أن الانقسام الإداري أضعف قدرة المصارف على التنسيق .
2- ركزت الآراء على ضعف بنية الدفع الإلكتروني والاعتماد الكبير على النقد الورقي .
3- أكدوا أهمية زيادة رضا العملاء عبر تحسين الخدمات الرقمية لتخفيف الضغط على السيولة .

مقارنة مع الدراسات السابقة:

1- تتوافق النتائج مع تقرير صندوق النقد الدولي الذي أبرز تأثير الانقسام السياسي على السياسة النقدية .
2- تؤكد الدراسات المقارنة أهمية الدفع الإلكتروني في تخفيف أزمات السيولة، كما يتضح من النتائج السلبية لتأثير عدد العمليات الرقمية على الأزمة .
3- كما أن العلاقة العكسية بين رضا العملاء وأزمة السيولة تدعم فرضيات الدراسات المحلية .

التوصيات :

بناءً على النتائج، تقترح الدراسة ما يلي :

1. **توحيد السلطة النقدية**

ضروري دمج إدارات مصرف ليبيا المركزي وتوحيد القرار النقدي، لرفع كفاءة الرقابة على السيولة وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية.

2. **تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني:**

تطوير ودعم أنظمة الدفع الرقمي لتقليل الاعتماد على النقد الورقي، مما يخفف الضغط على السيولة ويزيد من مرونة النظام المالي.

3. **تشجيع الإيداعات النقدية داخل المصارف:**

عبر تقديم حوافز مالية أو برامج توعية لرفع ثقة المواطنين بالمصارف، مما يقلل الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي.

4. **تنظيم السوق الموازية للنقد والعملات الأجنبية:**

يسن قوانين صارمة ورقابة فعالة، للتقليل من المضاربات وتحسين الاستقرار النقدي.

5. **اعتماد سياسة نقدية مرنة ومتوازنة:**

تتيح ضبط السيولة بشكل متناسب مع متطلبات الاقتصاد، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات السياسية والاقتصادية

6. **الإصلاح الشامل للمنظومة المالية والمصرفية:**
يشمل تحديث التشريعات، تحسين إدارة المصارف، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

الربط بين التوصيات والنتائج :

- توصية توحيد السلطة النقدية تعالج بوضوح النتيجة المتعلقة بالانقسام السياسي وإدارته المزدوجة التي سببت أزمة السيولة (نتيجة 1).
- تعزيز الدفع الإلكتروني وتقديم الحوافز للإيداعات يستهدفان بشكل مباشر تقليل الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف، وهي نتيجة أساسية (نتيجة 2 و3).
- تنظيم السوق الموازية يتصل بالثقة والاحتفاظ بالنقد خارج النظام، وهو ما تم تأكيده في النتيجة الرابعة.

اعتماد سياسات نقدية مرنة والإصلاحات الشاملة يدعمان كل النتائج لضمان استقرار طويل الأمد

المراجع:

1.Mishkin, F. S. (2015). *The economics of money, banking, and financial markets* (12th ed.). Pearson.

2. Saunders, A., & Cornett, M. M. (2017). *Financial markets and institutions* (7th ed.). McGraw-Hill Education.
3. Hull, J. C. (2018). *Risk management and financial institutions* (5th ed.). Wiley.
4. Allen, L., & Santomero, A. M. (1998). The theory of financial intermediation. *Journal of Banking & Finance*, *21*(11–12), 1461–1485. https://doi.org/10.1016/S0378-4266(97)00065-2
5. Kashyap, A. K., & Stein, J. C. (2000). The role of banks in monetary policy: A survey with implications for the European Monetary Union. *Federal Reserve Bank of Chicago Economic Perspectives*, *24*(1), 2–18. https://www.chicagofed.org/publications/economic-perspectives/2000/1qepart2

6. الزبير، م. أ. (2019). *إدارة البنوك الحديثة*. بيروت: دار الكتب العلمية.
7. علي، خ. ع. (2021). التكنولوجيا المالية وأثرها على تطوير القطاع المصرفي. *مجلة العلوم المالية والمصرفية*، *15*(3)، 45-62.
8. مصرف ليبيا المركزي. (2023). *النشرة الاقتصادية الشهرية*. مسترجع من https://cbl.gov.ly/ar/reports/
9. صندوق النقد الدولي. (2022). *تقرير مشاورات المادة الرابعة – ليبيا*. مسترجع من https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/07/08/Libya-2022-Article-IV-Consultation-Press